# المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم: دراسة في المفهوم، الأهداف والتحديات

# Political Participation of "HARAKAT MUJTAMAA ASSILM": A Study of Concept, Objectives and Challenges

طالبة الدكتوراه/فاطمة الزهراء أحمد بن يحي[1,2]، الدكتور/ مولود مسلم[1]
[1] جامعة الجزائر 3، (الجزائر)
[2] المؤلف المراسل: ahmedbenyahia.fz@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2019/06/26 تاريخ القبول للنشر: 2019/08/25 تاريخ النشر: 2019/12/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ قويدر قيطون (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د./ محمد أكرم عربات (جامعة قسنطينة)

**ملخّص:**

بلورت حركة مجتمع السلم (حمس) استراتيجية للعمل السياسي سمتها المشاركة الإيجابية، واعتبرتها خيارها الاستراتيجي المبني على الوسطية في النهج الإيديولوجي والسياسي، فهي ليست مع المعارضة -المغالبة- وفي المقابل تتحفظ على بعض أفعال السلطة، وتزكي في الكثير من الأحيان مساراتها وممارساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، في إطار إصلاح النظام السياسي من الداخل، وهي ترى في المشاركة إعادة الاعتبار لتيار إسلامي، أثبتت الانتخابات في الجزائر فعليا أنه يمتلك وعاء انتخابيا معتبرا، ومن ثم من حقه المساهمة في تسيير شؤون الدولة، فالحركة كانت حاضرة في كل المواعيد الانتخابية التي نظمتها السلطة منذ تشريعيات سنة 1991 الملغاة، كما أنها زكت من خلال مشاركتها في كل مسارات السلطة، وقبلت تولي مناصب وزارية وحكومية في هيئات انتقالية وصفت بأنها غير دستورية آنذاك.

**الكلمات المفتاحية:** المشاركة السياسية؛ حركة مجتمع السلم (حمس)؛ المشاركة الاستراتيجية؛ المغالبة؛ الانسحابية؛ المشاركة الإيجابية.

***Abstract:***

*"Harakat Mujtamaa Assilm" or the movement of peace society (MPS) has opted, according to its political and ideological line for the strategy of participation and completely excluding political opposition. The movement however, while encouraging most of the government courses along with its economic, social and security practices, in the context of reforming the political system from the inside, it has some reservation on some of government actions.*

*It considers its participation as a rehabilitation of the Islamic movement in general, which elections in Algeria have proved that it does possess a wide-ranging electorate, thus have the right to contribute in the management of the state affairs.*

*The movement has in fact participated in all elections starting from the legislatives one of 1991 that was canceled. With its participation in the course of political power during which it has held different government posts in the so-called transitional organs qualified at the time as non-constitutional, MPS had shown an overt adherence to the Algerian regime.*

***Keys words:*** *political participation; the movement of the society of peace (MSP); strategic participation; opposition; withdrawal; positive participation.*

**مقدّمة:**

حركة مجتمع السلم هي حركة إسلامية، مثلها مثل الحركات الإسلامية الأخرى، فهي ومنذ تأسيسها سنة 1991 تسعى إلى استكمال بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية وذلك وفقا لنداء أول نوفمبر 1954. وبهدف تحقيق ذلك كان أمامها ثلاث خيارات أساسية في كيفية التعامل مع النظام السياسي القائم، وهي كالتالي:

**1**- اعتماد استراتيجية المعارضة الجذرية على طريقة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والتي قد تؤدي إلى المواجهة العنيفة مع النظام، وهي مغامرة مجهولة العواقب قد تسفر عن أزمة أمنية خانقة ترهن مصير الحركة سياسيا واجتماعيا.

2- الهجرة القيادية إلى الخارج، ومحاولة تغيير النظام من وراء البحار، مادام قد استعصى تغييره من الداخل، وهو خيار أثبتت التجارب فشله في حالة حسين آيت أحمد في الجزائر والإخوان المسلمين في سوريا.

3- خيار المشاركة السياسية القائم في عمقه الشرعي والاستراتيجي على قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد، أو على الواقعية السياسية التي تجعل التعايش مع الأنظمة القائمة - سعيا إلى تغييرها- أمرا ممكنا وضروريا عند الموازنة بين مواجهتها، وما قد ينجم عن ذلك من مخاطر وانزلاقات، وبين التعايش السلمي معها من أجل تغييرها تدريجيا[1].

أمام الخيارات السابقة الذكر اختارت حركة مجتمع السلم الخيار الأقل تكلفة، ألا وهو خيار المشاركة السياسية تحت شعار: المشاركة خيار استراتيجي، وذلك بانخراطها في العملية السياسية ودخولها غمار الانتخابات التشريعية والرئاسية ومشاركتها في تسيير البلديات، بل تعدت ذلك إلى المشاركة في الحكومة بعدد من الوزراء، رغبة منها في تحقيق جملة من الأهداف من وراء ذلك، وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تمكنت حركة مجتمع السلم من تحقيق أهداف المشاركة السياسية التي تتبناها في ظل التحديات التي تواجهها؟.

**الفرضيات المعتمدة:**

تنطلق هذه الدراسة من اعتماد الفرضيات التالية:

1- دفعت المشاركة السياسية إلى ضرورة خروج حركة مجتمع السلم إلى الساحة السياسية، وتبني خيار العمل السياسي السلمي، بعدما اقتنعت بعدم صواب المنهج الانقلابي والعمل السري، وهذا ما سيمنحها موقعا سياسيا رسميا يمكنها من مراقبة العملية السياسية والمشاركة فيها.

2- العلاقة الجدلية بين الدعوة والسياسة وبمعنى أوسع بين الدين والسياسة، أثارت نقاشا واسعا داخل أوساط الحركة التي ترى نفسها حزبا سياسيا وجماعة دعوية، مما ساهم في تعميق الاختلاف حول طبيعة الحركة هل هي سياسية أو هي مدنية.

3- كلما شاركت حركة مجتمع السلم في السلطة تراجعت شعبيتها، أي أن المشاركة السياسية في دواليب الحكم، خاصة مشاركتها في الحكومة تجعل شعبيتها تتراجع، وهذا ما ينعكس سلبا على حجم تمثيلها السياسي، وعلى عدد المناصب المتحصل عليها داخل مؤسسات الدولة، وبالتالي درجة تأثيرها في عملية صنع القرار.

**منهجية الدراسة:**

لمعالجة هذا الموضوع، اعتمدنا على مجموعة من المناهج أهمها:

**1- المنهج الوصفي:**

من أجل التعرف على الظاهرة محل البحث، تطورها ومختلف العناصر الضابطة لها، بالتركيز على إحدى آلياتها المنهجية وهي تحليل المضمون content analysis، وذلك بتفكيك الخطاب السياسي والإعلامي للحركة استجلاء لمواقفها السياسية.

**2- المنهج التاريخي:**

اعتمدنا هذا المنهج لتتبع أهم المحطات التي مرت بها المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم عبر تاريخها السياسي، والوقوف عند الأحداث التاريخية التي عاشتها الحركة ليأخذ منها الباحث الدرس السياسي، لأن أستاذ السياسة الأول والأخير هي الأحداث السياسية.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- المساهمة عن طريق هذه الدراسة في فهم وتحليل حركات الإسلام السياسي، مما قد يؤسس لخبرة علمية كافية بعيدة عن الأحكام العامة والعاطفية، ويمكن أن تتحول هذه الخبرة العلمية إلى فرع تخصصي في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

2- محاولة وضع إطار نظري غني بالمعلومات والمعطيات، التي تمكن الباحث من تكوين صورة واضحة وموضوعية عن المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم، حيث يتمكن من دراسة المشاركة السياسية للحركة بشكل جيد من جهة، كما يتمكن من استشراف مستقبل المشاركة السياسية للحركة -مع الابتعاد عن التعتيم والأحكام المسبقة-، من جهة أخرى.

**تقسيم الدراسة:**

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، فبعد المقدمة قمنا بتخصيص المحور الأول لتقديم تصور حركة مجتمع السلم لمفهوم المشاركة السياسية، أما المحور الثاني فقد درسنا فيه أهداف المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم أما المحور الثالث فقد سلطنا فيه الضوء على تحديات المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم، وفي الأخير خاتمة تضم أهم النتائج والاقتراحات.

## المحور الأول

## تصور حركة مجتمع السلم لمفهوم المشاركة السياسية

منذ تأسيسها في سنة 1991 كانت حركة مجتمع السلم تهادن النظام الحاكم وتنخرط معه في حوارات، وفي حين كان يفترض كفرع لجماعة الإخوان المسلمين أن تكون في المعارضة السياسية، إلا أنها فضلت التقارب الودي من النظام السياسي، حتى في خضم تمسكها بهدف تعميق النظام الجمهوري (حسب ما جاء في القانون الأساسي للحركة).

**1- مفهوم المشاركة السياسية عند حركة مجتمع السلم:**

يقصد بالمشاركة السياسية في فقه حركة مجتمع السلم: "المشاركة في مؤسسات الحكم، وبعنوان الحركة الإسلامية مع أطراف أخرى علمانية على أساس من قواسم مشتركة أو برنامج مشترك، مع المحافظة على التميز في المبادئ والبرامج والسلوك، وهذا ليس اندماجا ولا ذوبانا ولا تبعية. وتكون المشاركة من أجل تحقيق أهداف عامة وواضحة، كما أنها ليست استراتيجية دائمة بل مرحلية، وتكون المشاركة على ثلاث مستويات:

- مشاركة الفكرة الإسلامية التي تحملها الحركة في صياغة السياسات والبرامج والمواقف والقوانين وإدارة شؤون المجتمع والدولة.
- مشاركة الحركة كحزب سياسي في برنامجه وسياسته، وفقا للأشكال السياسية المتعارف عليها.
- مشاركة رجال الحركة الذين يمثلونها ويحرصون على تحقيق أهدافها والتمكين لمشروعها"[(2)].

يدل مفهوم المشاركة السياسية في وثائق الحركة وأدبياتها على أنها: "تعبير سياسي، يقصد به المساهمة في العملية السياسية والانخراط في الانتخابات والاستحقاقات، واعتبارها الأداة المتاحة للوصول إلى الحكم، وصناعة التغيير والتجديد داخل المجتمع ومؤسساته، والمشاركة كاختيار هي البديل عن الاستبداد والمنطق الأحادي المعطل للطاقات في الأمة"[(3)].

يعرف الأستاذ الأخضر رابحي (أحد قيادي حركة مجتمع السلم) المشاركة السياسية بأنها: " مخالطة في المواقع المتقدمة واستجلاب للتأييد من أهل الخير المتموقعين في الخطوط الأمامية، وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر من أعلى المنابر، وصوت مدو يوقظ الشعب وينبهه للمؤامرات والدسائس ضد الوطن ومستقبله، ويدفع به إلى التآلف والتوحد وعدم الانجرار إلى معارك نسف الذات"[(4)].

يشرح الشيخ الراحل محفوظ نحناح - الرئيس السابق لحركة مجتمع السلم- استراتيجية المشاركة قائلا: "إن المشاركة هي نتيجة لقراءة واقعية وموضوعية للأزمة الجزائرية، وهي في نفس الوقت قناعة سياسية وخيار ضروري لحل أزمة معقدة، فمن بين أهدافها الحفاظ على استمرارية الدولة وعدم تركها تنهار أمام ضغوط الإرهاب وتآمر القوى الخارجية بتعاون محلي، وهي كذلك تفعيل للفعل الديمقراطي ومحاربة الإقصاء السياسي، وإعطاء صورة حقيقية عن الإسلام، الذي أرادت بعض الأطراف تشويه صورته، من خلال الممارسات السيئة من قتل وذبح وتخريب، فكانت المشاركة تهدف إلى إبراز قدرة التيار الإسلامي على بلورة البدائل السلمية والمدنية، وعلى التسيير النظيف، وعلى أنه إذا ما أتيحت له الفرصة بإمكانه أن يطوق الإرهاب، وأن لا يترك له مبررات للوجود"[5].

فحركة مجتمع السلم وكغيرها من الأحزاب السياسية، تسعى إلى المشاركة السياسية بصورة لا تفهمها إلا الحركة نفسها، فمنذ تأسيس الحركة سنة 1991 تبنت سياسة المشاركة على المغالبة التي تبنتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث اعتبرت الحركة: "أن المشاركة خيارا استراتيجيا لا يمكن التنازل عنه بأي حال من الأحوال"، وهو ما أكده الشيخ الراحل محفوظ نحناح: "أن المشاركة في قاعدة الحكم أولى من الروح الإنسحابية أو المعارضة الراديكالية"[6]. وفي موضع آخر يؤكد: " مثلما رفضنا منهج المغالبة رفضنا أيضا منهج الاستقالة وغرس الروح الإنسحابية، والفرار من المسؤولية الشرعية والأخلاقية والتاريخية، الذي تبناه تيار آخر تحت دعوى التعفف من السياسة والتنزه عن مفاتنها وفتنها، بما يجعل اللائكية والعلمانية تنتصر وتستولي على كثير من نقاط التأثير والتوجيه".[7]

من خلال هذه الرؤى للشيخ الراحل محفوظ نحناح، يتضح لنا أن المشاركة فعلا خيار استراتيجي، تبني على حل وسط أو كما يسميها "بالوسطية"، بين موقفين متناقضين هما:

- **المغالبة:**

البحث عن السلطة بكل الوسائل الشرعية وغير الشرعية.

- **الانسحابية:**

تعني الفرار من المسؤولية، وكما سماها الشيخ الراحل محفوظ نحناح "المسؤولية الشرعية الأخلاقية والتاريخية". يمكن هنا أن نقول أن الحركة ممثلة في زعمائها متأثرة بالقاعدة الصوفية المشهورة " الكون مع البون" وهي قاعدة منهجية وسلوكية حكيمة وفعالة يعود الفضل إليها في بناء صرح التصوف في كل أنحاء العالم، ومضمونها أن يكون الصوفي بين الناس ولكن ليس واحدا منهم، فيمارس تغيير الناس ولا يتغير هو وبذلك تتوسع دائرته. فهو معهم (الكون) ولكن بعيد عنهم (البون). وهذه القاعدة في ممارسة السياسة تعتبر قاعدة ذهبية.

من هنا نتساءل عن معالم ومبررات المشاركة الاستراتيجية لحركة مجتمع السلم في ظل الموقفين السالفين الذكر:

**أ- المشاركة الاستراتيجية في إطار عدم ترك الفراغ السياسي للخصوم السياسيين من اللائكيين والعلمانيين:**

تتضح هذه الاستراتيجية من خلال موقف حركة مجتمع السلم من جميع تحركات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- معارضتها للمسيرة التي دعت إليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 20 أفريل 1990، في إشارة من الشيخ الراحل محفوظ نحناح، أن التيار الإسلامي أوسع من أن تمثله الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحدها، وهذه المعارضة نابعة من رفضه المطلق لخيار المواجهة والعنف،

- عدم دعم الشيخ الراحل محفوظ نحناح الصريح للجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات جوان 1990، وادعاؤه فيما بعد بأن النصر الذي أحرزته الجبهة الإسلامية للإنقاذ يعود الفضل فيه إلى الحركة الأوسع نطاقا[8]،

- محاولة الشيخ الراحل محفوظ نحناح بناء قاعدة شعبية تختلف عن قاعدة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تستقطب أصحاب المهن الحرة من الطبقة الوسطى والناخبين ذوي الثقافة العالية والأقل شعبوية، عكس الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي نالت الدعم الشعبي الأكبر من الشباب المهمش والعاطل عن العمل[9]،

- فشل جميع التحالفات الإسلامية خاصة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لاعتبارات ذاتية متعلقة بدءا بالزعامة وأحقية كل حزب في قيادة الحركة الإسلامية، وأخرى موضوعية متعلقة باختراق السلطة للتيار الإسلامي في ظل توتر الأوضاع، مما جعل كل حزب يرسم لوحده مساره السياسي والانتخابي بعيدا عن أي تحالف[10]. يمكن القول أن ما قصده الشيخ الراحل محفوظ نحناح عندما قال أن التيار الإسلامي أوسع من أن تمثله الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحدها، أي أن الذين انتخبوا لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ليسوا بالضرورة منتمين إليها لا فكرا ولا تنظيما بل هم من عموم المواطنين الجزائريين الذين استمالتهم عبارة "الإسلامية" في تسمية الجبهة، لأنهم مسلمون ويحبون دينهم الإسلام، بالإضافة إلى أن سلوكهم الانتخابي نابع عن رفضهم الشديد لنظام حكم جبهة التحرير الوطني الذي كان سائدا والذي خيب آمال المواطنين لعقود من الزمن،

- تحصيل حاصل النقاط السابقة، بحيث ترجمت حركة مجتمع السلم تلك المواقف في تأييدها لوقف المسار الانتخابي في جانفي 1992، وحجة الشيخ الراحل محفوظ نحناح في ذلك هو رفضه لكل أشكال العنف والتطرف التي تؤدي بالبلاد إلى حرب أهلية، ورأى أن: "خطأ الحكومة الكبير لا يعالج بخطأ حمل السلاح، وجز الرقاب وثقافة التدمير والحقد، وأن الجيش سليل جيش التحرير، يجب أن يعود إلى ثكناته بعد استتباب الأمن، ولا يعقل أن يبقى الشعب من غير حماية في الشارع والقرية"[11].

بغض النظر عن موقف الشيخ الراحل محفوظ نحناح هذا وملابساته، يبقى الحدث أنه كان إعلانا صريحا بدخول حركة مجتمع السلم المشاركة الاستراتيجية.

**ب- المشاركة الاستراتيجية في إطار أرضية من أجل الحل السياسي والسلمي للأزمة الجزائرية:**

تتضح هذه الاستراتيجية بدورها في موقف حركة مجتمع السلم من أبرز القضايا الوطنية المصيرية، وهي كالتالي:

**- قضية سانت إيجيدو (عقد روما):**

رغم مشاركة الحركة الأولى في عقد روما في 22/21 نوفمبر 1994،وتوقيعها لبيان سمي بـ: "أرضية من أجل الحل السياسي والسلمي للأزمة الجزائرية"، إلا أنها رفضت المشاركة في الجولة الثانية منها في سنة 1995، بحجة أن الأزمة الجزائرية لابد من حلها من طرف كل الجزائريين وداخل الجزائر، وهو موقف السلطة نفسه، حيث أكد في هذا الإطار الباحث والمؤرخ الفرنسي بنجامين ستورا بقوله: "أن السلطة رفضت رفضا كليا مقترحات سانت إيجيدو"[(12)].

إن مشاركة الحركة في الجولة الأولى وانسحابها في الجولة الثانية، يطرح العديد من الاستفهامات حول الأسباب التي دفعتها للمشاركة، وكذا الأسباب التي جعلتها تنسحب في منتصف الطريق (عدم استكمال الجولة الثانية).

وهل إستراتيجية المشاركة هي التي جعلتها تعارض قوى المعارضة نفسها، وهذا رغم معقولية مطالبهم، والتي منها: إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، رفع حالة الطوارئ، التأكيد على تمسكهم بالإسلام والديمقراطية والعروبة والأمازيغية، ورفض الدعوة إلى انتخابات رئاسية لا تستند إلى إجماع وطني. الواقع أن هذا التحول المبدئي في موقف الحركة التي شاركت في الجولة الأولى وانسحبت في الجولة الثانية لا يمكن أن يفهم أنه نابع من داخل الحركة، فلا شيء قد تغير داخل الحركة حتى تتحول كل هذا التحول. التفسير المنطقي لهذا التحول هو أن الحركة تلقت إخطارا من السلطة بأن استمرارها في الانتماء إلى عقد روما سيجعلها تعرف مصير الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وعليه فمن أجل الحفاظ على بقائها السياسي انصاعت الحركة إلى ضغط السلطة وانسحبت من عقد روما.

**- قضية الانتخابات الرئاسية 16 نوفمبر 1995:**

المشاركة الاستراتيجية تتواصل هذه المرة مع موعد رئاسي يتعلق بمن يصل إلى سدة الحكم، فرغم رفض الأحزاب لهذه الانتخابات - مؤقتا- وكذا رفض بعض الفاعلين السياسيين لها، كموقف مولود حمروش الذي صرح قائلا: "بأن الجميع متفق على من سيفوز في الانتخابات"، وتصريح أحمد بن محمد بقوله: "... أعتقد أن عرس الرئاسيات قد انتهى قبل أن يتم الزفاف"[(13)]، إلا أن مختلف ردود الأفعال هذه، لم تؤثر على استراتيجية الشيخ الراحل محفوظ نحناح في المضي قدما نحو سباق الرئاسيات، وغض الطرف عن مختلف الانتقادات، كالتصريح الخطير لرئيس حركة النهضة الإسلامية عبد الله جاب الله بقوله: "أن نحناح قدم مصلحة حزبه على مصلحة الدين والوطن والحرية بمشاركته في الانتخابات"[(14)]، وقد حاول الشيخ الراحل محفوظ نحناح تبرير مشاركته بقوله: "إن الانتخابات الرئاسية في اعتقادي فريضة شرعية وضرورة واقعية، وهي خطوة نحو انفراج الأزمة أو التخفيف منها... وكذا نبذ العنف بجميع أشكاله للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها"[(15)].

بالفعل كرست هذه الرئاسيات خيار المشاركة لدى حركة مجتمع السلم، واعتبرت بحق خيارا استراتيجيا لا يفهمه إلا مهندسه، هذا في ظل اتهامات أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ للحركة بالتواطؤ مع النظام، على اعتبار أن ترشح الشيخ الراحل محفوظ نحناح من شأنه استمالة العديد من الأصوات الإسلامية، ومن ثم يلغي دعواتهم إلى المقاطعة، وهو ما جعل المتتبعين يصفون مشاركة الشيخ الراحل محفوظ نحناح في هذه الانتخابات، بالوسيلة التي يعيد بها النظام حركيته، التي فقدها مع بداية أول محطة انتخابية في تاريخ التعددية السياسية في البلاد، وأنها ليس لها أي علاقة بالحرية الممنوحة للحركة الإسلامية[16]. المعروف في منطق السياسة أن المبدأ والمصلحة وجهان لعملة واحدة بل أنهما يتماهيان كلية، والذي يقول أن المبادئ والمصالح تقف على طرفي نقيض في السياسة فهو لا يفقه في السياسة شيئا. المبادئ في السياسة تبنى على المصالح، والمصلحة ما هي إلا التسمية الأخرى للمبدأ. السياسي المحنك هو الذي يعرف كيف يستغل الظرف المتاح والفرصة السانحة لتحقيق الإنجاز السياسي المنشود بدون تردد. بالنسبة للشيخ الراحل محفوظ نحناح، فإن فرصة المشاركة في الرئاسيات فرصة تاريخية لا تتكرر واغتنامها فرض سياسي وضرورة حياتية في السياسة، والسياسي الذي لا يستغلها يمكن أن يدعى بأي اسم ولكن ليس باسم "السياسي" لأنه ليس كذلك.

**- قضية تشريعيات 09 جوان 1997:**

التي تمثل التحول الأكبر في مسار حركة مجتمع السلم، بالانضمام إلى أول حكومة ائتلافية في تاريخ الجزائر المستقلة في 24 جوان 1997، وهذا بعدما تحصلت الحركة على 69 مقعدا، مما مكنها من الحصول على 03 حقائب وزارية في حكومة أويحي آنذاك.

كما أكدت حركة مجتمع السلم مشاركتها في الانتخابات المحلية 23 أكتوبر 1997، واعتبرت نفسها "حزب معارض في طابع مشاركاتي"، أو كما سميت نفسها "بالمعارضة الإيجابية"، الشيء الذي مكنها من الحصول على 890 مقعدا بلديا و260 مقعدا ولائيا، فكانت فرصة للحركة الإسلامية المتمثلة في حركة مجتمع السلم، في المساهمة في التسيير المحلي وعلى المستوى القاعدي للدولة.

من خلال هذه الانتخابات وبمرور الوقت، أصبح ابتعاد حركة مجتمع السلم عن هذه المؤسسات أو التغيب عن الحكومة أو مقاطعة الانتخابات هو الاستثناء، والحضور الدائم هو الأمر الطبيعي، وهو ما أثبتته رئاسيات سنة 1999[17].

**- قضية رئاسيات 15 أفريل 1999:**

تقطع المشاركة الاستراتيجية مرة أخرى أشواطا سياسية معتبرة، ولا مجال للانسحابية، ولكن هذه المرة - وعلى غير العادة- تصطدم بجدار السلطة، حيث تم إقصاء مرشح حركة مجتمع السلم الشيخ الراحل محفوظ نحناح من الترشح للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في 15 أفريل 1999، بحجة أنه لا يملك أية وثيقة تثبت مشاركته في ثورة التحرير الكبرى، وجاء قرار المجلس الدستوري حول القضية كالآتي: "... إن المجلس الدستوري رفض طلب المدعي المتضمن الترشح للانتخابات الرئاسية المقررة ليوم 15أفريل 1999، لعدم توفر الشروط المحددة في الدستور"[18].

لقد كان قرار إقصاء الشيخ الراحل نحناح مفاجئا وغير منتظر، واضعا بذلك خيار المشاركة الاستراتيجية على المحك، لتصبح الحركة بين خيارين لا ثالث لهما:

- **الخيار الأول:** المشاركة أصبحت ممنوعة قانونا.
- **الخيار الثاني:** الانسحابية كانت ولا زالت ممنوعة منهجيا.

بالرغم من حملة التنديد الواسعة التي شنها مناضلي الحركة على هذا الإقصاء، برفعهم شعارات تعبر عن غضبهم وسخطهم عن هذا القرار المجحف في رأيهم، جاء فيها مثلا: "... لا للحقرة...لا للإقصاء والتهميش، قرار المجلس الدستوري جائر وغير قانوني..."، وغيرها من الشعارات التي علقت على واجهة مقرات الحركة في أغلب ولايات الوطن، إضافة إلى بيان رسمي صادر عن الحركة يندد بهذا الإقصاء، إلا أن النتيجة عكس ذلك تماما، تمثلت في إعلان الحركة عن مساندتها المطلقة لمرشح الإجماع السيد عبد العزيز بوتفليقة، بعد الإمضاء على وثيقة الائتلاف السياسي المشترك في 08 أفريل 1999[19].

إن فهم السلطة حقيقة المشاركة الاستراتيجية التي تعتمدها حركة مجتمع السلم في رأينا هي التي جعلتها تقرر إقصاء مرشحها، فمادام الشيخ الراحل نحناح لا يؤمن بالانسحابية والهروب من المسؤولية، وما دامت الانتخابات عنده فريضة شرعية وضرورة واقعية، أي أنه سيشارك في الانتخابات كمرشح للحركة أو من دونها، فلا بأس إذن من احتوائه لصالح السلطة، على اعتبار أن مساندته من شأنها أن تعطي نوعا من الشرعية للرئيس المنتخب، وتمنع أي طارئ قد يهدد هذه الشرعية، وكذلك الهدف من مساندة الشيخ الراحل نحناح لمرشح الإجماع، هو تأمين العدد الكبير لأصوات الإسلاميين التي احتل بواسطتها الشيخ الراحل نحناح المرتبة الثانية في رئاسيات 1995، والبالغ عددها 2971914 صوت، وهذا التأمين يكون لصالح مرشح الإجماع، خاصة في ظل التنافس المرتقب الكبير لأحزاب وشخصيات المعارضة، وتأكيدهم على تحقيق التداول الحقيقي على السلطة، إذا تم إجراء الانتخابات في شفافية ونزاهة.

لعل أهداف السلطة من إقصاء الشيخ الراحل نحناح وجلبه إلى صفها، هو تأكدها من عدم إمكانية تشكل قطب إسلامي مضاد، خاصة مع ترشح أحمد طالب الإبراهيمي وعبد الله جاب الله[20].

- **قضية التحالف الرئاسي 16 فيفري 2004:**

آخر محطة في مسار المشاركة الاستراتيجية لحركة مجتمع السلم هي ترقية الائتلاف إلى تحالف رئاسي، الموقع من طرف الرئيس الجديد للحركة آنذاك الشيخ أبو جرة سلطاني رفقة عبد العزيز بلخادم ممثل عن جبهة التحرير الوطني وأحمد أويحي ممثل عن التجمع الوطني الديمقراطي، هدفه الأساسي هو دعم ومساندة المترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية ثانية، لتحقيق غايات سياسية على حد تعبير الشيخ أبو جرة الذي أكد "أن قرار الذهاب إلى التحالف الرئاسي، سيكون حول مبادئ وأهداف وقيم ومنطلقات، تكون فيه المصالحة الوطنية وحماية الإسلام وترقية اللغة العربية والدفع بعجلة الديمقراطية إلى المزيد من التقدم من الأولويات، ويساهم في ردم الهوة التي مازالت تفصل بين التيارات الثلاثة في البلاد[21].

فهل المضي نحو بناء هذا التحالف حتمية فرضتها مجموعة من الظروف، أم هو خيار ناتج عن تخطيط طبيعي مسبق؟

**- التحالف حتمية:**

من منطلق طريقة تعامل السلطة مع حركة مجتمع السلم، حيث وقبل شهر تقريبا من عقد التحالف الرئاسي، وفي إطار تعيين الثلث الرئاسي في مجلس الأمة في جانفي 2004، تحصلت الحركة على 04 مقاعد فيه وهو عدد كبير، إذ لم تحصل عليه الحركة حتى في أوج قوتها، لتضاف إلى المقاعد الأربعة الأخرى التي فازت بها الحركة خلال الانتخابات الأخيرة، وكذا المقاعد التي كانت بحوزتها من قبل، ليرتفع العدد الإجمالي إلى 12 مقعد، وهو الأمر الذي يسمح لنواب الحركة بتشكيل كتلة نيابية داخل مجلس الأمة، مما قد يمنحها وزنا في الغرفة الثانية من البرلمان. الأمر الذي اعتبره المتتبعين مفاجأة تخفي صفقة سياسية تتعلق بالرئاسيات التي هي على الأبواب.

إذا اعتبرنا أن هذا العدد المعتبر من التعيينات هدية السلطة للحركة، فما هو المقابل الذي ستمنحه الحركة للسلطة إذن؟.

بعد شهر تقريبا جاء هذا المقابل، وهو إبرام الحركة لعقد التحالف الرئاسي بهدف مساندة ودعم الرئيس المترشح لرئاسيات سنة 2004 بتاريخ 16 فيفري 2004، وفي هذه الظروف يمكن اعتبار عقد التحالف حتمية فرضته خاصة رئاسيات سنة 2004.

**- التحالف خيار:**

من منطلق التخطيط المسبق له وتحيين فرصة تجسيده ميدانيا، فمنذ عقد الائتلاف (البيان السياسي المشترك) الموقع بين حركة مجتمع السلم، جبهة التحرير الوطني، حركة النهضة، والتجمع الوطني الديمقراطي في 08 أفريل 1999، ورئيس الحركة الشيخ الراحل محفوظ نحناح يطمح إلى ترقية ذلك الائتلاف إلى تحالف رئاسي، وهو ما جاء في أحد بنود الائتلاف المتفق عليها "...ترقية هذا الائتلاف السياسي وتعميقه ليتحمل مسؤولياته في الدولة ويتكفل بانشغالات المواطن والمجتمع".[22]

الواضح هو أن التحالف الرئاسي سواء كان حتمية أو خيارا، فإن كلا الطرحين يدخلان في إطار المشاركة الاستراتيجية، التي أصبحت ثابتا من ثوابت الحركة، فلا تهم الوسيلة بقدر ما تهم الغاية أو الهدف من وراء عقد ذلك التحالف، والمهم أنه يعتبر وسيلة جديدة لتجديد وتفعيل خيار المشاركة الاستراتيجية، خاصة بعد نكسة تشريعيات سنة 2002، إضافة إلى أن المدة الزمنية المنتهجة في مسار المشاركة (10 سنوات تقريبا) تقتضي هذا التجديد[23].

خلاصة القول أنّ خيار المشاركة الاستراتيجية لحركة مجتمع السلم، سواء في إطار سدّ الفراغ السياسي أمام اللائكيين والعلمانيين أو في إطار أرضية من أجل الحل السياسي والسلمي للأزمة الجزائرية، أثبت قدرته على الاستمرارية والتكيف مع مختلف المستجدات والمعطيات السياسية، رغم تغير وسائله وأساليبه وصموده أمام انتقادات أعضاء الحركة أنفسهم واستفزازات الأحزاب السياسية وكذا تحديات

السلطة الحاكمة، الأمر الذي يحسب لصالح الحركة (الثبات في الموقف)، بغض النظر عن قيمة النتائج والمكتسبات التي حققها ويحققها هذا الخيار.

**2- أسس المشاركة السياسية عند حركة مجتمع السلم:**

لقد بنيت المشاركة السياسية للحركة على أربعة (04) أسس جوهرية يمكن أن نوجزها فيما يلي:

**أ- الأساس الشرعي:**

لقد أجاز فقهاء الحركة الإسلامية المشاركة في الحكومات القائمة، استثناء للضرورة ولتحقيق المصلحة ودرأ أو تقليل المفاسد، فالضرورات تبيح المحظورات ولكن الضرورة تقدر بقدرها. إذن هي استراتيجية الضرورة: "فالتقوا الله ما استطعتم"، و"لا يكلف الله نفسا إلا وسعها".

**ب- الأساس الحضاري:**

الإسلام حضارة، وحضارة الإسلام تملك قيما نبيلة ورصيدا إيجابيا، وهي تأبى أن تصاغ حياة الأمم والشعوب بدونها، وفقا لحضارات تصطدم مع حقائق الإنسان والكون. والإسلام يطرح نفسه في ظل تعدد الحضارات وتنوعها، شريكا ومشاركا في صياغة القيم والأخلاق والقوانين والنظم، التي تحكم حياة الناس على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وهذا الأساس تبنى عليه المشاركة وفقا لعنوان "الإسلام الحضاري"[24].

**ج- الأساس الواقعي:**

الواقع الحالي الذي تعيش فيه شعوبنا وأمتنا، يتسم بالضعف والفرقة والتخلف والتبعية، ولا يقبل بالغلبة والمغالبة، كما لا يتحمل الإقصاء والاستئصال، والحركة الإسلامية كأبرز قوى المجتمع عليها أن تتكيف مع هذا الواقع، فلا تقبل بالتهميش والإقصاء، ولا تهدف إلى الغلبة والمغالبة والتفرد، وهذا من الوسطية التي امتازت بها استراتيجية المشاركة عند حركة مجتمع السلم، التي جاءت بديلا عن الاستراتيجيتين المتصارعتين: استراتيجية الإقصاء واستراتيجية المغالبة. والمشاركة وفقا للأساس الواقعي تنزل من المثل الأعلى إلى الواقع الأدنى.

**د- الأساس السياسي:**

تستند مشاركة حركة مجتمع السلم في الحكومة، إلى رصيد سياسي صنعته تجربتها نضالا من أجل الحرية في مرحلة الأحادية، وتنمية لقوتها الشعبية من خلال رئاسيات سنة 1995، ومساهمة في إنقاذ البلاد دولة وشعبا من الانهيار، والاستقرار بالدخول إلى المجلس الانتقالي، وتقديم صورة عن الحركة: "إسلامية وطنية معتدلة تنحاز إلى الجزائر". فالمشاركة تستثمر كل هذا الرصيد وتثمنه، للانتقال بالحركة إلى مواقع أكثر تأثيرا في واقع الناس، وأكثر تأهيل لرجالها على قيادة المجتمع والدولة[25].

## المحور الثاني

## أهداف المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم

حسب الدكتور عبد الرزاق مقري الرئيس الحالي لحركة مجتمع السلم، يمكن تقسيم أهداف هذه الأخيرة من المشاركة السياسية وفق نوعين من الأهداف:

**1- الأهداف الإستراتيجية:** تتمثل في :

- تجنيب الوطن الانقسام والتشتت، باعتبار حدة الصراع وبروز أطراف داخلية وخارجية أرادت استغلال الأوضاع، لتحقيق مزيد من النفوذ والسيطرة على البلد،

- المحافظة على مؤسسات الدولة كإطار ضامن لوحدة الوطن،

- تحقيق الاستقرار المجتمعي، كشرط أساسي لمواصلة العمل الدعوي بكل أشكاله وصيانة الفرص المستقبلية،

- دعم التيار الوطني والشخصيات المحافظة داخل مؤسسات الدولة، لتجنب هيمنة التيار العلماني المتطرف الإستئصالي،

- تبرئة الإسلام والحركة الإسلامية من تهم التطرف وسفك الدماء، التي التصقت بها عند عدد كبير من الجزائريين وفي الرأي العام الدولي،

- مقاومة علمنة المنظومة القانونية، خصوصا في مجال الدستور والأسرة والتربية، وقطع الطريق على التيار العلماني الذي أراد استغلال فرصة انكسار المد الإسلامي،

- المحافظة على الوجود القانوني والعمل العلني وحرية الحركة وصيانة الفرص المستقبلية للحركة الإسلامية،

- المحافظة على أفراد حركة مجتمع السلم وحمايتهم من التطرف من جهة، ومن الاعتداءات والتصفيات التي كان يتعرض لها كثير منهم من قبل الجهات العلمانية المتطرفة، وفق قاعدة انتقال الرعب إلى الطرف الآخر[26].

**2- الأهداف السياسية:** تتمثل في:

- تأهيل حركة مجتمع السلم لتكون حزبا يمثل فرصة جديدة للبلد، واستمرار الدولة بعد تعثر الأحزاب والمؤسسات الأخرى بسبب شدة الصراع بينها،

- أخذ قسط وافر من التجربة في إدارة شؤون الحكم، وتشغيل أكبر عدد ممكن من إطارات الحركة في مختلف مؤسسات الدولة،

- توسيع دائرة الاستقطاب السياسي لصالح الحركة في الفئات المجتمعية الجزائرية المختلفة، وفي مؤسسات الدولة المحافظة والمتدينة والرافضة للتشدد[27].

أما الأستاذ عبد المجيد مناصرة، فقد لخص أهداف المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم فيما يلي:

- الدفاع عن الإسلام وتعاليمه وإبراز محاسنه، ونزع ما ألصق به من تهم الإرهاب والتخلف والتطرف والعجز،

- حماية العمل الإسلامي بمختلف تياراته ومؤسساته من موجة الاستئصال وتطرف العلمانية واستبداد الحكم،

- الاستقواء بالسلطان وبالإرادة الشعبية على حماية الهوية وتأكيد الثوابت ونشر المبادئ،

- طمأنة الآخر (سلطة، تيارات، قوى دولية)، وتقديم الدليل على قدرة الحركة على التعايش مع الآخر والتعاون معه والتنازل من أجل الوطن[28]،

- تقديم نموذج الوزير الإسلامي وإنزاله إلى الواقع، وتقريب صورة الحكم الإسلامي إلى أذهان الناس، لأن الناس اعتادوا في هذا العصر أن يروا الإسلامي فقط على منبر المسجد خطيبا، أو في الشارع محتجا يقود المظاهرة، أو مجاهدا في معركة، أو قابعا في السجن،

- حماية الدولة من الانهيار والدفاع عن استقرارها، وقد كانت مهددة بالزوال وتخلى عنها بعض من عاشوا في أجهزتها ومؤسساتها سنين طويلة،

- الوصول إلى مصادر القرار والمعلومة والاطلاع عليها والاستفادة منها،

- تغليب الخير على الشر داخل عمل الحكومة لصالح المواطنين، وتقليل الفساد، وتخفيف الظلم عن الناس، وحماية الحريات، والدفاع عن حقوق الإنسان، والدفع نحو المصالحة الوطنية،

- الإسهام في تمدين النظام السياسي الجزائري وفقا للدستور، الذي ينص على أنه نظام ديمقراطي جمهوري، وجعل لكل مؤسسة من مؤسساته دورا واضحا، ووازن بينها ضمن استقلالية السلطات[29].

أما الشيخ أبو جرة سلطاني، فيحدد خمسة أهداف للمشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم، وهي:

- المحافظة على الدولة بعيدا عن الصراع والتدافع.
- المحافظة على الوحدة الوطنية مهما كانت المبررات.
- تبرئة الإسلام من تهمة العنف والإرهاب وتصفية الحسابات.
- ضمان استمرارية الخدمات الأساسية المقدمة للشعب.
- الوقوف في وجه كل محاولات التدخل الأجنبي[30].

## المحور الثالث

## تحديات المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم

هناك جملة من التحديات التي تحكم واقع وآفاق المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم، والتي على الحركة أن ترفعها، ومنها ما يلي:

**1- الانقسامات الداخلية:**

عرفت حركة مجتمع السلم ذروة الانسحاب بعد الانفتاح السياسي، وتحديدا بعد وقف المسار الانتخابي سنة 1992، بسبب احتجاج الكثير من القيادات البارزة على الخط السياسي القريب جدا من السلطة. فبعد سلسلة الضم والاستيعاب خلال الثمانينات من مختلف الجهات، بدأت حركة مجتمع السلم تعرف خلافات حادة بين مختلف القيادات السرية، وكانت أول دفعة تنسحب عند تأسيس الحركة، وخلفياتها في ذلك تعود حسب الباحث محمد أكرام، إلى العداء بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجماعة الشيخ الراحل محفوظ نحناح، فمنذ سنة 1989 والجبهة الإسلامية للإنقاذ تلاحق تلك الجماعة، المنضوية تحت لواء جمعية الإرشاد والإصلاح، وتمنع عنها مقرها، وتؤمم الأملاك التي حصلت عليها، وتمنعها كذلك من التجمعات واللقاءات مع الجماهير، بدعوى أنه لا معنى لأنشطة الجمعية مع وجود الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ثم تطور الأمر إلى تهديد رجال الجمعية، ولهذا السبب اجتمعت قيادة الحركة واتفقت 90% بعد إعلان التعددية على ضرورة تكوين جمعية ذات طابع سياسي[31].

في حين انسحبت ثاني دفعة بعد إعلان نتائج فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1991، على اعتبار أن حركة مجتمع السلم دخلت المعركة السياسية دون استعداد يذكر، وتحت ضغط أجبرها على الانسياق مع ملابسات وتداعيات لحظة إلغاء الانتخابات التشريعية التعددية لسنة 1991، وقبلت التعاطي مع الخارطة السياسية الجديدة التي فرضتها السلطة العسكرية على إثر وقف المسار الانتخابي سنة 1992، ومن أبرز الأسماء القيادية المنسحبة والتي كانت تلعب دورا تنظيميا فعالا نذكر: الدكتور محمد مسلم، الأستاذ محمد صحراوي وسعيد مرسي وزميله المؤسس بوجمعة عياد، وتتراوح أسباب انسحابهم بين خلافات تنظيمية وشخصية.[32] كما تواصلت الانسحابات والانقسامات داخل حركة مجتمع السلم مع كل موعد انتخابي تقريبا، نتيجة الخط القريب من السلطة كما حدث مع رئاسيات سنة 1999.

من أهم أسباب الانقسامات التي شهدتها وتشهدها حركة مجتمع السلم، نذكر:

- دخول الشيخ الراحل محفوظ نحناح اللعبة السياسية في ظل الإخفاق الذريع للديمقراطية، جاء بعد تجازوه لطبيعة التنظيم الاجتماعي الذي كان يتزعمه (جمعية الإرشاد والإصلاح)، مما أدى إلى تحول البرنامج في لحظة واحدة إلى برنامج سياسي، نجم عنه نسف الرصيد الاجتماعي والأخلاقي والديني الذي راكمته جمعية الإصلاح والإرشاد، وتورطه في معارك مرهقة خاصة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ قبل وبعد حلها،

- تقلص الدور الإسلامي للحزب، نظرا لمواقفه اللينة اتجاه سياسات النظام، وانتهت أغلب مواقفه المعارضة إلى قبول رأي السلطة والدخول في صف الطاعة، بل أكثر من ذلك كانت حركة مجتمع السلم الطرف المسعف لنظام الحكم، كما حدث في رئاسيات سنة 1999[33].

**2- السلطة الحاكمة:**

إن العلاقة بين النظام السياسي والحركة الإسلامية منذ فترة الأحادية، تميزت بالصراع والتكهرب وعدم ارتياح أي طرف للآخر، رغم أن النظام السياسي استعمل الإسلاميين كمصل يحمي به كيانه ووجوده من اللااستقرار والتهديدات الداخلية بصفة خاصة، كما يرجع بالأساس إلى التوجه الاشتراكي الصريح الذي تبناه النظام السياسي، والمتنافي ومقومات الشعب الجزائري التي أقرها بيان أول نوفمبر 1954، والتي تحمل الإسلاميون مسؤولية الدفاع عنها، فحسب الباحثة الأمريكية J.NOYON "أن التيار الإسلامي كان له تاريخ طويل في قيادة الصراع ضد الاستعمار واختيار المرجعية الإسلامية، لكن الحديث عن التيار الإسلامي أو الإسلام بعد ذلك في جزائر الاستقلال، هو حديث عن دور الإسلام في دولة ما بعد الاستعمار"[34].

على إثر الانفتاح السياسي المفاجئ بعد إقرار دستور سنة 1989، طرحت قضية العلاقة بين الحركة الإسلامية المسيسة والديمقراطية، والتي تعتبر واحدة من أهم القضايا ذات الصلة بمستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الجزائر، خاصة وأن هناك من يروج لفكرة أن الإسلام يمثل أحد المعوقات الرئيسية لعملية الدمقرطة.

إن علاقة النخب الحاكمة بالحركة الإسلامية، تطرح بدورها إشكالية الدين والدولة أي علاقة؟، حيث تعتبر هذه الإشكالية مصدرا لكثير من الأزمات والتوترات التي شهدتها وتشهدها الجزائر (مثلا مشروع تعديل المنظومة الأسرية)، فقضية تطبيق الشريعة الإسلامية خرجت عن المعالجة السياسية إلى المعالجة السياسوية، فالقوى الإسلامية تطالب بضرورة احترام الشريعة الإسلامية في مختلف قوانين الدولة، بينما السلطة الحاكمة تؤكد أن الدين الإسلامي هو دين الدولة (المادة الثانية من الدستور الجزائري) أي المصدر الأساسي للتشريع[35]. الواقع أن هذه المادة بقيت بدون تطبيق ولا تجسيد في الواقع، إذ كيف يكون الإسلام دين الدولة الجزائرية ولا تكون قوانين هذه الدولة في كل المجالات بدون استثناء مستمدة من الشريعة الإسلامية أو مستلهمة من روحها. لقد بقيت المادة الثانية من الدستور عبارة عن شعار أجوف لا أثر له على الحياة الاجتماعية والسياسية. لقد نجح التيار العلماني النافذ في الدولة في جعل المادة الثانية من الدستور هيكلا بدون روح.

من آليات السلطة كذلك، هي احتواء بعض التيارات الإسلامية داخل النظام، بحيث يمكن أن ندخل إقصاء الشيخ الراحل محفوظ نحناح من رئاسيات سنة 1999 في هذا الإطار، فقبول ترشح الشيخ الراحل نحناح في البداية، كان مؤشرا على مدى انفتاح السلطة أو تقبلها إلى حد ما الإسلام المعتدل ضد الإسلام المتطرف، لكن رفضوا ترشحه في النهاية لاعتبارات سياسوية أكثر منها اعتبارات تقنية قانونية، وحدث الذي حدث وتحول هذا الغضب إلى طاعة وولاء تجسد في الدعم والمساندة، وهذا يدخل ضمن استراتيجية الاستبعاد ثم محاولة الاحتواء المطبقة على التيار الإسلامي بالخصوص[36].

تستعمل السلطة هذه المرة الآلية القانونية اتجاه التيارات الإسلامية، حيث أن القانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية والمصادق عليه في 06 مارس 1997 من طرف المؤسسات الانتقالية، أكد

حيطة السلطة اتجاه الأحزاب الشعبية التي قد تطيح بها - كما حاولت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من قبل-، وما يلاحظ على مواد هذا القانون أنها أضافت قيودا جديدة وشروطا ساهمت في تكريس حيطة السلطة، وهو ما لاحظناه في المادتين 03 و05 اللتان تضمنتا شروط النشاط الحزبي، حتى تتمكن السلطة من معاملة الأحزاب السياسية عامة والإسلامية خاصة، معاملة انتقائية وحالة بحالة، تبعا لحجمها الانتخابي وخطورتها عليها، وهو ما جاء على لسان وزير الداخلية والجماعات المحلية آنذاك مصطفى بن منصور بقوله: "إن إعادة التكييف القانوني، لا تطبق بالطريقة نفسها على جميع الأحزاب، بل إن تطبيقها سيختلف من تشكيلة إلى أخرى"[37].

علما أن القانون العضوي جاء طبقا للتعديل الدستوري لسنة 1996، وفي مادته 42 التي تنص على: "حق إنشاء الجمعيات السياسية معترف ومضمون، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامة واستقلال البلاد وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة.

وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.

ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة.

يحضر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية.

لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف والإكراه مهما كانت طبيعتها أو شكلها.

تحدد التزامات أخرى بموجب قانون"[38].

في قراءة متفحصة لأحكام هذه المادة، وفي الفقرة الأخيرة منها تحديدا، التي انعكست في شكل القانون العضوي السالف الذكر، المتضمن شرح وتأكيد لما ورد فيها من أحكام، فنجد مثلا في إعادة صياغة المادة 03 مطالبة الأحزاب الإسلامية القائمة، بجعل تسميتها وأسسها وأهدافها مطابقة لمواد هذا القانون، أي لابد أن تقوم الأحزاب بإعادة هيكلة إسمية لها، وعليه كانت الأحزاب الإسلامية هي المعنى الأول بهذه المطابقة، بدليل تحول ثاني أكبر حزب بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة من حركة المجتمع الإسلامي (حماس) إلى حركة مجتمع السلم (حمس).

إن هذه الآلية القانونية أو الدستورية في نظر السلطة، جاءت لتنظيم الساحة السياسية في إطار استكمال الصرح المؤسساتي، وتوطين النهج الديمقراطي بمحاولة تأطير الأحزاب السياسية، وهذا تجنبا للتجاوزات التي وقعت من قبل وهددت استقرار النظام، إلا أن الكثير من فقهاء القانون رأوا أن البنية القانونية لدستور سنة 1996، قد تضمنت بعض النصوص المقيدة لمبادئ الديمقراطية نفسها، فالسلطة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية على حساب المؤسسات الدستورية الأخرى تتسع لتشمل الأحزاب السياسية نفسها، ولعل محاولة احتواء وتقييد التيار الإسلامي يمكن أن تدخل في هذا السياق، ليتأكد

ذلك فيما بعد عندما رفضت السلطة منح الاعتماد لحركة العدل والوفاء لأحمد الإبراهيمي، بحجة أن الحركة تمثل عودة جديدة للحزب المنحل في ثوب جديد.

وبالتالي فالسلطة الحاكمة طرف بالغ التأثير على مسار حركة مجتمع السلم الحاضر والمستقبلي، نظرا لآلياتها السياسوية والقانونية المنتهجة اتجاه الحركة الإسلامية بجميع تياراتها[39].

**3- التيار العلماني (اللائكي):**

في الجزائر لا يمكننا فهم حقيقة التيار العلماني، وتأثيره وصراعه الكبير مع الحركة الإسلامية أو التيار الإسلامي اليوم، إلا بالرجوع إلى التاريخ. فما هي إذن خلفيات وعوامل الصراع بين التيارين؟

يمكن أن نجمل خلفيات وعوامل الصراع بين التيارين فيما يلي:

- دور المستعمر في إنتاج طبقة متغربة، تتحمل فيما بعد مهمة التسويق الإيديولوجي لطروحاته المختلفة، وذلك بإنشاء مدارس لائكية ومؤسسات تبشيرية، وكان في طليعة المتخرجين المجموعة التي تكونت بمدرسة المعلمين ببوزريعة (العاصمة)، وشكلت ما يعرف بمعلمين الفرنسية القبائل، ومنهم حسين لحمق وفرعون العيد والشريف بن حبيلس ....، ولقد رفضها سكان القبائل واعتبروها مجرد مجموعة من الأفراد والمغتربين، المضطلعين بالثقافة الفرنسية والمتحمسين لها، وإيمانهم الأعمى بالمبادئ اللائكية والقيم العلمانية، إلا أنها وجدت الترحيب من الفرنسيين، الذين اعتبروا ظهورها تكريسا لنجاح السياسة الفرنسية الجديدة في الجزائر[40].

- تحملت تلك الطبقة المتغربة مسؤولية نشر مبادئ الدعوة البربرية، فوقفت موقفا معاديا للثقافة العربية، حيث تنظر إليها كعامل هدم للهوية البربرية وطمس للتراث البربري، إذ أدى بهم الأمر إلى حد تجاهل الماضي الإسلامي للجزائر، فكانت اللغة العربية هدف حملتهم العدائية، حيث أصبحت محل تشهير وسخرية، واعتبرت في نظرهم عنوان تأخر ورجعية، فضلا عن كونها لغة غزاة ووسيلة قمع وعنف، تمارس ضد الطفل القبائلي[41].

- يمكن إرجاع الصراع إلى قرارات مؤتمر الصومام سنة 1956، التي لم تشر إلى المرجعية الإسلامية في بناء الدولة الجزائرية، كما أقرها بيان أول نوفمبر 1954، وهو ما يعتبر انحرافا عن البيان، علما أن الذي خطط لذلك هو عمر أوزقان العضو السابق في الحزب الشيوعي، وتنفيذ عبان رمضان، وكان هدفهم هو تخليص الجبهة من النزعة الدينية التي تهيمن عليها، وأهم ما جاء في قراراته: "تعد الثورة الجزائرية مقاومة وطنية لتحطيم النظام الاستعماري وليست حربا دينية ... ولا حركة دينية متطرفة، جاءت لتخدم الحركة الإسلامية العالمية..."[42]، وبالتالي ليس غريبا أن نجد اليوم التيار العلماني يتبنى قرارات مؤتمر الصومام عكس التيار الإسلامي، الذي يتبنى المرجعية النوفمبرية.

هناك من يعتبر أن العلمانيين هم من خططوا لأزمة أكتوبر سنة 1988 من جهة، ولإفشال المحاولة الديمقراطية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة أخرى، وأكثر من ذلك أنهم يقفون وراء جزء مهم من عمليات العنف التي شهدتها الجزائر في بداية "العشرية الحمراء"، وكل هذا بهدف تحقيق رهانات سلطوية (الانفراد بالسلطة) ووقف انتصار الإسلاميين[43].

فالتيار العلماني وبهذه الأساليب يسعى إلى تدمير مقومات المجتمع الجزائري (الإسلام، اللغة، والأسرة)، لأنه "مجتمع رجعي ظلامي" حسب رأيهم، وإقامة مجتمع عصري تقدمي في المقابل، يرتكز على المساواة المطلقة بين الجنسين، وبالتالي فهي محاولة لتغريب وعلمنة الشعب الجزائري ومحو شخصيته.

إن مركز التأثير الذي قد يحدثه التيار العلماني اللائكي على الحركة الإسلامية، يتجلى في محاولاته لاستئصال جوهر أو لب هذه الحركة والمتمثل في المقومات والثوابت الوطنية - التي نصبت نفسها محاميا للدفاع عنه-، والتي تعتبر الواقع الذي تعيش لأجله والطاقة الحيوية التي تضمن لها الاستمرارية والبقاء، وأي تقاعس أو عجز عن أداء هذه المهمة من شأنه أن يفرغ الحركة الإسلامية من محتواها القيمي[44].

إذا حاولنا التقرب لأطراف الصراع، نأخذ على سبيل المثال لا الحصر طروحات بعض زعماء التيار العلماني والتيار الإسلامي، بهدف توضيح الرؤى وإبراز جوهر الصراع والتأثير:

**- الطروحات العلمانية:**

يرى سعيد سعدي رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: " أن اللائكية ليس فيها إبداع، فهي معطى ثقافي وسوسيولوجي في مجتمعنا"،[45] وقدم التأكيد على هذا التوجه في التقرير الصادر عن المؤتمر الأول لهذا الحزب المنعقد في 16/15 ديسمبر سنة 1989، في شقه السياسي: " أن حرية المعتقد تستدعي فصل الحقل الديني عن الحقل السياسي، وهي إحدى مقتضيات العالم الحديث، الذي لا يجب في أي حال من الأحوال أن يخلط بينه وبين الغرب الذي عرف اللائكية في كل الأوقات، وأن الإسلام هو ديانة بدون رجال دين، واللائكية هي ليست للصراع بل أفق للأخوة والتسامح، لا يمكن أن تترجم إلا كمفهوم لحماية الدين، وكإرادة لتصفيته من الأجواء السياسوية".[46]

**- الطروحات الإسلامية:**

حيث نقرأ في جريدة الشروق الباريسية تصريح رئيس حركة مجتمع السلم السابق الشيخ الراحل محفوظ نحناح قائلا: " إن للجزائر إمكانيات كغيرها لتكون في مقدمة الدول الإسلامية، لكن التغريب والمتغربين والعلمانية والعلمانيين يحتلون مواقع حساسة في المجتمع، وهم لا يقصرون في قطع الطريق أمام كل توجه شعبي أو رسمي نحو الإسلام شريعة ومنهاجا دينا ودولة"[47].

إنّ تحركات الشيخ الراحل محفوظ نحناح في العديد من المناسبات، كانت واضحة ولا غبار عليها فيما يخص موقفه من التيار العلماني المعادي للإسلام، لكن حسب رأيه هناك تيارات علمانية معتدلة لا تكن العداوة للإسلام، إذ يقول: "... التشكيلات السياسية القائمة يمكن تقسيمها إلى قسمين: تشكيلات سياسية علمانية وتشكيلات سياسية إسلامية، والتشكيلات العلمانية فيها بعض العناصر لا تكن العداوة للإسلام، ولكن عندهم فهم قاصر متجزئ عن الإسلام"[48].

**4- تقلص الدور الدعوي لحركة مجتمع السلم:**

هي حركة إسلامية وظيفتها الأساسية دعوة الناس إلى الخير والصلاح، وإلى رقي الإسلام وعدله وتعاليمه، والوقوف في وجه القيم الضالة والحركات المضلة، والمشاركة قلصت من دور الحركة الدعوي وسحبت عددا لا بأس به من الدعاة نحو القيام بوظائف المشاركة، وقد وجدت بعض الدعوات الإسلامية

الفراغ فملأته بغير دعوة إسلامية وسطية وسحبت الشباب الإسلامي نحوها، وقد تفتح المجال نحو تطورات منحرفة مستقبلا لا قدر الله، فكيف تستطيع الحركة أن تحافظ على دورها الدعوي في ظل المشاركة؟، وهل سيتفهم النظام دورها هذا ولا يعتبره استغلالا للدين في السياسة كما يقولون، وعودة مرة أخرى لتوفير أسباب بروز حركات متطرفة عنيفة باسم الإسلام؟.

**5- إرضاء الشعب أو كسب الشرعية الشعبية:**

يعني البحث عن الموقع الذي يجب أن تقف فيه الحركة بين المجتمع والسلطة ونسب العمل والجهد داخل فئات المجتمع وداخل أجهزة الحكومة، لأنها حركة ولدت من رحم المجتمع وتحمل همومه وتمثل طموحه، وهي كذلك تستهدف الوصول أو المشاركة في السلطة كوسيلة لتحقيق الأهداف والتمكين للإسلام وخدمة المجتمع والأمة.

**6- نقص وغياب الشفافية في الانتخابات:**

المشاركة في الانتخابات سلوك ديمقراطي للوصول إلى السلطة، لكن مع استمرار ظاهرة نقص وغياب الشفافية في الانتخابات وغياب التداول السياسي على السلطة، فقد الناس الثقة في الانتخابات وأصبحوا يعزفون عن الإدلاء بأصواتهم، وفي حالات الامتناع هذه تخسر حركة مجتمع السلم جزء كبير من سندها الشعبي ويتراجع حجمها الانتخابي.

كيف يمكن الجمع بين غياب النزاهة في الانتخابات وإقناع الناخبين بالمشاركة فيها؟.

وكيف يقبل الناس من الحركة أن تكون السلطة التي تشارك فيها غير محايدة وتستمر مع ذلك في المشاركة في السلطة؟، إنه فخ الديمقراطية الجزئية المطبقة في الجزائر[49].

**7- النهوض بأعباء الإصلاح:**

تعيش شعوب الأمة لحظة تاريخية يمكن أن نسميها صحوة إصلاحية، والحركة كحركة تغيير وإصلاح مطالبة بقيادتها في هذا المنعطف التاريخي. ولكن كيف يمكن للحركة أن تقود الإصلاح وهي مشاركة في سلطة تتمنع عن الإصلاح الحقيقي وتلتف عليه؟، وعندما تأتي موجة الإصلاح العاتية أين ستجد الحركة؟، وكيف تتمكن الحركة أن تكون من روادها والمستفيدين منها لا من ضحاياها؟، وكيف تتعامل الحركة مع محاور الإصلاح المفروضة عليها والمرفوضة بمنطق الإسلام ومصلحة الوطن؟.

**8- ضعف القدرة على تجديد وتطوير إستراتيجية المشاركة:**

بعد 10 سنوات من مشاركة حركة مجتمع السلم في الحكومة، فإن المرحلة المقبلة تحتاج إلى تجديد وتطوير بإعادة تحديد الأهداف من المشاركة على ضوء المستجدات، مع إعادة ترتيب الأولويات في ظل تغير الظروف المحلية والدولية، وتحسن أوضاع البلاد الأمنية والمالية.

فلم تعد الأهداف هي نفس الأهداف، ولا الأولويات هي نفس الأولويات، ولا المرحلة هي نفس المرحلة، وأي إغفال لهذه الحقيقة سيكون خطأ قاتلا. إن استراتيجية المشاركة للحركة هي في حاجة إلى تجديد وتطوير، وكل ذلك يحتاج إلى تشاور واسع، وتدارس عميق، واستشراف بعيد المدى، يأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات الشعبية والحركية والسياسية المحلية والدولية، وفقا لرؤية منهجية أصيلة[50].

## الخاتمة:

لقد تمّ من خلال هذه الدراسة استخلاص جملة من النتائج التي نوجزها فيما يلي:

1- من الأهداف الاستراتيجية التي حققتها حركة مجتمع السلم، هي المساهمة في جعل المنظومة التشريعية في الجزائر، تستمد مضمونها من روح ثوابت الهوية الوطنية الجزائرية.

2- بالرغم من التحديات التي واجهت وتواجه حركة مجتمع السلم في تحقيق أهدافها، إلا أنها استطاعت أن تحقق جملة من الإيجابيات من خلال مشاركتها السياسية، نذكر منها:

- الإبقاء على صوت الجزائر والإسلام عاليا في الداخل والخارج.
- تثبيت الصورة المعتدلة والوسطية والمحاورة والواقعية للحركة.
- تطوير علاقات الحركة وتوسيعها مع الشركاء السياسيين في الداخل والخارج.
- اكتساب قاعدة شعبية معتبرة.
- المساهمة مع بقية الشركاء السياسيين الوطنيين في تطوير النظام السياسي الجزائري، وترقية التنمية السياسية.

3- بالرغم من الإيجابيات المحققة، إلا أنه واكبت مشاركة حركة مجتمع السلم في الحكومات المتعاقبة بعض السلبيات، يمكن إدراجها في النقاط التالية:

- ضعف القدرة التفاوضية للحركة أثناء تشكيل الحكومات.
- غياب روح الديمقراطية داخل الحركة مثل معظم الأحزاب السياسية.
- بالرغم من أن الحركة استطاعت أن تحقق جزء كبير من أهدافها، إلا أن مشاركتها السياسية تميزت بالشكلية والمحدودة، وكانت لها ضريبة شعبية كبيرة لدى الرأي العام، إضافة إلى عجزها عن تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي المنشود مع شركائها السياسيين.

من أجل الرفع من فعالية المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم، نقترح الاهتمام بالأوليات التالية:

- توسيع وتعميق المشاركة السياسية للحركة.
- القيام بوظيفة الدعوة وتفعيل وسائلها قدر الإمكان.
- الالتحام بالجماهير والدفاع عن مصالحهم.
- الحرص على احترام ثوابت الهوية الوطنية، واستلهام روح هذه الثوابت في كل المشاريع القوانين الوضعية.
- احترام مبدأ الديمقراطية داخل الحركة.
- تطوير الأداء الإعلامي للحركة والتركيز على الاتصال بالمواطنين عبر كل الوسائل المتاحة.

## الهوامش:

(1) نذير مصمودي، بعد الرصاص ...الإسلاميون والأسئلة الساخنة، الجزائر: دار الشروق للإعلام والنشر، 2010، ص ص 84-85.

(2) عبد المجيد مناصرة، "المشاركة في الحكومة: تجربة حركة مجتمع السلم"، مجلة المختار، الجزائر، العدد 17، مارس 2007، ص 18.

(3) حركة مجتمع السلم – لجنة تحضير المؤتمر الرابع، مشاريع أوراق المؤتمر الرابع، الجزائر: د.د.ن، 2008، ص 28.

(4) الأخضر رابحي، نظريات الشيخ محفوظ نحناح في الدعوة والسياسة: التجديد والإبداع، الجزائر: دار الخلدونية، 2011، ص 80.

(5) محمد بوضياف، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، الجزائر: دار المجد، 2010، ص ص 73-74.

(6) فاروق سراج أبو الذهب، الشيخ محفوظ نحناح (الكلمة التي سبق زمانها)، الجزائر: دار الخلدونية، 2004، ص 10.

(7) محفوظ نحناح، الجزائر المنشودة: المعادلة المفقودة ... الإسلام، الوطنية، الديمقراطية، الجزائر: دار الجمعة للإعلام والنشر والتوزيع، ط2، د.س.ن، ص65.

(8) مايكل ويليس، التحدي الإسلامي في الجزائر: الجذور التاريخية والسياسية لصعود الحركة الإسلامية، ترجمة: عادل خير الله، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 1999، ص 283.

(9) المرجع نفسه، ص 257.

(10) لمزيد من التفاصيل حول إشكالية التحالفات الإسلامية، راجع محمد تمالت، الجزائر من فوق البركان، حقائق وأوهام 1988-1999، الجزائر: د.د.ن، 1999، ص 96.

(11) فاروق سراج أبو الذهب، المرجع السابق، ص 10.

(12) Benjamin Stora, La Guerre Invisible : Algerie années 90, Presses de Fondation national des sciences politiques, ED/ chihab, 2001,p30.

(13) عمراني كربوسة، الحركة الإسلامية في الجزائر – دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 89.

(14) عبد الناصر جابي، الانتخابات: الدولة والمجتمع، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998، ص 167.

(15) أحمد الدان، أضواء على شخصية محفوظ نحناح، الجزائر: د.د.ن، 1999، ص ص 45-49.

(16) عمراني كربوسة، المرجع السابق، ص 89.

(17) المرجع نفسه، ص ص 89-90.

(18) المجلس الدستوري، " فصل الخصام بين رئيس حركة مجتمع السلم ورئيس المجلس الدستوري"، مجلة الإدارة الوطنية، المجلد 09، العدد 02، 1999، ص 118.

(19) عمراني كربوسة، المرجع السابق، ص ص 90-91.

(20) المرجع نفسه، ص 91.

(21) عمراني كربوسة، المرجع السابق، ص 92.

(22) فاروق أبو سراج الذهب، المرجع السابق، ص 10.

(23) عمراني كربوسة، المرجع السابق، ص ص 92-93.

(24) عبد المجيد مناصرة، الإصلاح السياسي: أولوية غير قابلة للتأجيل، الجزائر: إصدارات المجلس السياسي، 2008، ص ص 141-142.

(25) المجلس السياسي، المجلس السياسي (أوراق العمل 2005)، الجزائر: إصدارات المجلس السياسي، 2005، ص 164.

(26) عبد الرزاق مقري، "الإسلاميون في الجزائر وتجربة المشاركة في الحكم"، ندوة التحولات في الحركات الإسلامية، الدوحة –قطر-، 24-25 سبتمبر 2016، ص 3.

(27) المرجع نفسه، ص 4.

(28) أحمد فايق دلول، إسلاميو الجزائر في غمار المعترك السياسي – حركة حمس، نشر بتاريخ 11 ديسمبر 2010، تم الإطلاع على المقال بتاريخ 20ماي 2019، نقلا عن موقع:
https://9alam.com/community/threads/slamiu-algzar-fi-ghmar-almytrk-alsiasi-xhrk-xhms.23147/.

(29) عبد المجيد مناصرة، الإصلاح السياسي: أولوية غير قابلة للتأجيل، المرجع السابق، ص 145.

(30) أسرة المختار، "المشاركة بعين الوزراء"، مجلة المختار، الجزائر، العدد 17، مارس 2007، ص 21.

(31) محمد أكرام، حماس الجزائر: تاريخ، دعوة، ومسيرة حركة ومواقف شاهدة، الجزائر: دار الرسالة، 1995، ص 87.

(32) نوفل بن محمد، "هجرة كوادر الحركة: نزيف داخلي يهدد مستقبل الإسلاميين"، جريدة أخبار الأسبوع، العدد 128، الصادر في 13مارس 2004، ص 07.

(33) عمراني كربوسة، المرجع السابق، ص 106.

(34) المرجع نفسه، ص 109.

(35) حسنين توفيق إبراهيم، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي (قضايا وإشكاليات)"، مجلة السياسة الدولية، العدد 142 الصادر في أكتوبر 2000، ص 13.

(36) Rachid Tlemçani, Elections et élites Algerie, Alger : Chihab Edition, 2003, p95.

(37) إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 137.

(38) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مجموعة النصوص التشريعية المتعلقة بالانتخابات، الجزائر: د.د.ن، مارس 1997، ص 14.

(39) عمراني كربوسة، المرجع السابق، ص 112.

(40) ناصر الدين سعيدوني، "المسألة البربرية في الجزائر: دراسة للحدود الإثنية للمسألة المغاربية"، مجلة عالم الفكر، العدد 32، الصادر في 04 أفريل 2004، ص 141.

(41) المرجع نفسه، ص 162.

(42) عمراني كربوسة، المرجع السابق، ص 116.

(43) عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية (1957-1999)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص 127-129.

(44) عمراني كربوسة، المرجع السابق، ص ص 116-117.

(45) Habili Mohamed, RCD : Le à cœur ouvert , entretien avec Said sadi, Alger : ED/Parenthèse, 1990, p145.

(46) I bid, p145.

(47) عمراني كربوسة، المرجع السابق، ص 119.

(48) العلجة مناع، التعددية الحزبية في الجزائر ودورها في البناء الديمقراطي، رسالة ماجستير في القانون الدستوري، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 141.

(49) عبد المجيد مناصرة، الإصلاح السياسي: أولوية غير قابلة للتأجيل، المرجع السابق، ص ص 149-150.

(50) المجلس السياسي، المرجع السابق، ص 170.